



منظمة الأغذية
والزراعة
للامم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

المجلس

الدورة الثامنة والعشرون بعد المائة

روما، 20-25/6/2005

المؤتمر الدولي عن الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية -
التحديات والخيارات الحديثة لإعادة الحياة للمجتمعات والتجمعات الريفية

مذكرة مفاهيم

المؤتمر الدولي عن الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية -
التحديات والخيارات الحديثة لإعادة الحياة للمجتمعات والتجمعات الريفية

1- الخلفية

وافقت لجنة الزراعة بالإجماع، في دورتها التاسعة عشرة، على الاقتراح، المقدم إلى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لعقد مؤتمر دولي عن الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، عام 2006، ضمن برنامج المنظمة لتنفيذ ما تعهدت به عام 1996، في مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ومؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الإنعقاد، ومؤتمر قمة الألفية، والأهداف الإنمائية للألفية (MDGS). واعتبرت اللجنة أن مثل هذا المؤتمر سيساعد على تحفيز الحكومات الوطنية والمجموعات الدولية إلى ما هو مطبق الآن من دعم سياسات الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، وحصول الفقراء على حقوق الملكية وحيازة الأراضي والموارد الطبيعية. ورحبت اللجنة بالعرض المقدم من حكومة البرازيل لاستضافة المؤتمر، وأوصت الأمانة العامة أن تضع، بالتفاهم مع حكومة البرازيل، والمجموعات الإقليمية، إذا اقتضت الحاجة، اقتراحاً لتنظيم هذا الحدث الهام، بما فيه النتائج المالية والإدارية، لعرضها على المجلس، في دورته الثامنة والعشرين بعد المائة، في شهر يونيو/حزيران 2005.

2- المبررات وأسباب عقده

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخاً إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق المنظمة متاحة على شبكة الانترنت على العنوان: www.fao.org.

بالرغم من الانجازات الهامة التي تحققت في إنتاج الأغذية، خلال الخمسين سنة المنصرمة، لا تزال مشكلة الأمن الغذائي قائمة في بعض أجزاء العالم. وانعدام الأمن الغذائي يرتبط ارتباطاً مباشراً بالإصلاح الزراعي، لأنه إذا لم يمكن الحصول على الأراضي (والمياه) بالقدر الكافي، وهي أهم عناصر الإنتاج الزراعي، فإن هدف استئصال الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية في الريف على قاعدة أوسع وبطريقة أشمل سيظل هدفاً بعيد المنال. وفي جميع أنحاء العالم يكون أفقر الفقراء هم المعدمين الذين لا يملكون أرضاً في المناطق الريفية، وتليهم تلك الفئة التي تفتقر إلى أراضٍ كافية، أو من نوعية جيدة تكفيها لتلبية حاجات عائلاتهم. وهؤلاء يشكلون الأكثرية العظمى من السكان الفقراء والمحتاجين للغذاء في المناطق الريفية.

ومع أن العولمة، وارتفاع كثافة التوسع العمراني، والتصنيع، والإنتاج الزراعي المكثف تخلق الثروة الاقتصادية في بعض المناطق من العالم فإنها، في ذات الوقت تحدث تحولات في المجتمعات الريفية وفي مظهر الطبيعة والبيئة، تعتبر تحديات عميقة وواسعة النطاق. فالحركات السكانية والتغيرات الديموغرافية الكبيرة مثل الزيادة العمرانية الريفية والهجرة، وارتفاع معدلات الوفيات في بعض المناطق بسبب الإيدز ونقص المناعة المكتسبة، وما يقابل ذلك من الارتفاع في ارتفاع ارتقاب الحياة، وتقدم السكان في السن، كل هذا يؤثر في البلدان النامية والمتقدمة على السواء. والاتجاهات في تغير المناخ، والمنافسة على الأراضي والمياه بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى، وتركز ملكية الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور الأراضي والتصحر وتطور التقانة، كلها عوامل تغير من مدى توافر الموارد الطبيعية وطرق استخدامها وخصوصاً في النظم الإيكولوجية الضعيفة والحرجة. كما أن سياسات الاستثمار بصفة عامة وفي البلدان النامية بصفة خاصة والإنفاق المالي كانت متحيزة لصالح الصناعة، وقطاع المدن والخدمات، بدلاً من الزراعة والتنمية الريفية. وحتى ضمن القطاع الزراعي، فإن الأراضي الزراعية الجيدة في السهول استأثرت باهتمام أكبر مما اتجه إلى المرتفعات والأراضي الجافة، حيث تقطن الأكثرية من الفقراء. كل هذه العوامل زادت في المنافسة والنزاعات للحصول على الأراضي الزراعية، والمياه، والموارد البيولوجية وتزيد من الفقر المدقع والجوع.

وفي نفس الوقت، فإنه من المعترف به، أن المجتمعات والأقاليم الريفية لديها من الأصول اللازمة للعيش ما يكفي، إذا أحسنت إدارتها وقدمت لها وسائل الدعم، للتصدي للكثير من هذه التحديات. والإمكانات البشرية، والمؤسسات والشبكات والأصول المالية والمادية والطبيعية المتوافرة حالياً لدى هذه المجتمعات والتجمعات الريفية هي إمكانات غير مستغلة، بما فيه الكفاية، مع أهميتها لتحسين عيشة هذه المجتمعات، وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، وحماية البيئة، والحفاظ على الإرث الزراعي، ونشر الرخاء والرفاهية في المناطق الحضرية والريفية على السواء في العالم بأكمله. وكذلك، فإن إعادة الحياة للمجتمعات الريفية، بدعم تنوع الإنتاج وإدماج الزراعة العائلية والأصول العائلية الصغيرة في التنمية الاقتصادية، على النطاق الوطني والإقليمي والدولي، وتقوية مؤسسات المجتمع المدني وهياكل الحكم الرشيد وتحسين سياسات متجانسة ومتناسقة بين المناطق الحضرية والريفية، كل هذا هو جزء من التحولات المطلوبة في النموذج لتحقيق الإنماء الزراعي والريفي المستدام.

كما أن الزيادة التي طرأت في تكاثر الحكومات الديمقراطية وتعددتها، في البلدان النامية، وفي وسط وشرقي أوروبا، بالإضافة، إلى جانب إتباع نمط اللامركزية الرشيدة في جميع الأقاليم ساعد كثيراً في إيجاد مجتمعات أهلية قادرة ومؤهلة للمشاركة في عملية التنمية مع الحكومة المركزية و القطاع الخاص. هذا بالإضافة إلى أن عملية اللامركزية وتفويض المسؤوليات إلى المؤسسات المحلية تتطلب توفير الحقوق القانونية والموارد الكافية لأصحاب المصلحة المحلية، لتمكينهم من الحكم الرشيد والحد من الفقر. وبناء عليه، فقد أصبح من الواجب توسيع التركيز التقليدي في السياسات على الطبقات الزراعية واستيعاب القوى الاجتماعية الجديدة المهتمة بمسائل اختلال المساواة العقارية، أي الحركات الاجتماعية الجديدة وتحالفاتها على الصعيد الوطني والدولي. وهذه الاعتبارات يجب أن تشمل ما يهدف إليه كل إصلاح زراعي في تخفيف الفقر، وتعميم الديمقراطية، مما يساعد على كفاءة الإصلاحات الأخرى التي تستهدف الفقراء. وبما أن من المعترف به أن إصلاح أنظمة الملكية، وتعميم الديمقراطية الاجتماعية، يساعدان كثيراً على تخفيف حدة الفقر في أكثر المجتمعات الريفية، فإن جدول الأعمال الجديد لتحسين أوضاع فقراء الريف يجب أن يحافظ على العناصر الأساسية التي توصل إليها المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، (WCARRD,1979)، ويعترف في الوقت نفسه بإمكانيات إقامة تحالفات أوسع في سبيل الفقراء. وتدعو الحاجة إلى استراتيجيات وأعمال تضمن للفقراء حقوقهم ووصولهم إلى الموارد في القواعد والأنظمة العرفية والرسمية على السواء، التي أثبت بعضها القدرة على أن تتجاوز وتلبي الحاجات المختلفة للتجمعات والمجتمعات الريفية.

ويجب أيضاً أن يكون انعقاد المؤتمر الدولي عن الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية مناسبة لاستعراض التأثيرات والنتائج المستفادة من آخر المؤتمرات والعمليات والآليات للاستفادة من هذه التجارب في نجاحاتها وإخفاقاتها في هذه المجالات. وينبغي للمؤتمر أن يتيح الفرصة للحكومات الوطنية، ومنظمات المزارعين وغيرهم من المنتجين، ومنظمات المجتمع المدني، والمجموعة الدولية لتجديد تعهداتها بتقديم دعم أكبر، وأكثر فعالية، للفقراء في ضمان حقوق الفقراء وحصولهم على الأراضي والمياه والموارد الطبيعية، والتقانات الحديثة، وخدمات الدعم، وبناء القدرة على استخدامها. كما أن المؤتمر الدولي، سيكون مناسبة للتوصل إلى اقتراحات عمل لزيادة قدرة الحكم الرشيد في المجتمعات الريفية، حتى تستطيع مواجهة تحديات التنمية المستدامة، والعمل على تخفيف حدة الفقر. ويجب أيضاً أن يبرز المؤتمر آثار تحريك الاقتصادات والمجتمعات الريفية في تعجيل التنمية في المجتمعات الحضرية، والاقتصاد الوطني ككل.

وسيسهم المؤتمر مباشرة في دعم الأهداف التالية من أهداف الإنمائية للألفية: الهدف 1 القضاء على الفقر المدقع والجوع، الهدف 3: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الهدف 7: كفاية الاستدامة البيئية، الهدف 8: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. كما سيسهم المؤتمر في تنفيذ الإعلان الوزاري الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 2003، "تشجيع نهج متكامل للتنمية الزراعية الشاملة".

3- أهداف المؤتمر

(1)- تعزيز التفاهم والتعلم والحوار البناء لمعالجة قضايا الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية المستدامة والفقر في المناطق الريفية، بإيجاد منبر دائم للرصد وتقييم أفضل السياسات، والممارسات، والتقدم في الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية؛

(2)- تقاسم الخبرات والاعتراف بالتقدم المنجز، وتحسين الرغبة في العمل والقيام بالعمل فعلا من جانب المجموعة الدولية، والحكومات، ومنظمات المنتجين، ومنظمات المجتمع المدني، وغيرها لتعزيز التعاون الدولي، والتشجيع على الوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية بطريقة أكثر عدالة وشفافية مع المساءلة عنها.

4- فكرة عن محاور المؤتمر ونواتجه

إن المحاور التي سيعالجها المؤتمر سيصار إلى التعرف عليها في عملية تشاورية مفتوحة تساعد عليها منظمة الأغذية والزراعة وتشمل عددا كبيرا من الشركاء من الحكومات إلى وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من مجموعات أصحاب المصالح وفيما يلي أمثلة عن المحاور والقضايا التي يمكن التطرق إليها:

● السياسات والممارسات لضمان وتحسين الوصول إلى الأراضي من جانب الفقراء وتشجيع الإصلاح الزراعي لتخفيف حدة الفقر والجوع. وفي هذا المحور يمكن تناول موضوعات مثل الإجابة عن مثل هذه الأسئلة التالية:

- الحصول على الأراضي، لمن؟ (العمال المعدمين، المجموعات الضعيفة مثل النساء، المسنين، السكان الأصليين، الرعاة، صغار المزارعين والهامشييين، وغير ذلك).
- ما هي أنواع الموارد التي يجب الحصول عليها في مختلف الظروف الاقتصادية الاجتماعية، والمناطق الزراعية الأيكولوجية؟ (الموارد الطبيعية، الموارد المالية، التدريب، والتعليم، والموارد الاجتماعية؛ والمفهوم العام للأراضي باعتبارها أصولا متعددة الاستخدامات، وغير ذلك)؛
- طبيعة الحصول على الموارد، (كيف يكون ضمان الحياة حقوق التملك؟ كيف يمكن إقامة أنظمة تستطيع الاستمرار بمفردها؟ كيف يمكن دعم العلاقات المتداعمة بين نظم حقوق الملكية الرسمية والعرفية؟ كيف يمكن رعاية التنمية الإقليمية السليمة بين النواحي الاجتماعية والاقتصادية، والبيئية؟ وما هي مهمة الحكومات في كل ذلك، ومهمة المجموعات الريفية، وآلية السوق، وغير ذلك).

• **بناء قدرات الحصول على الأراضي، والمياه، والمدخلات والخدمات الزراعية لتعزيز تنمية وإدارة الموارد الطبيعية والتنمية الريفية بطريقة مستدامة.** وهذا الموضوع سيتطرق لمسائل مثل:

- قدرات الحكومات، على المستوى المركزي، والإقليمي، والمحلي، لتحسين وضع وتنفيذ سياسات وتشريعات ونظم لإدارة الأراضي وتقديم الخدمات (البنية الأساسية، والنقل، والإرشاد الزراعي، والتدريب، وإنتاج المدخلات الزراعية، وإيجاد الأسواق، والمواصلات، والحصول على المعلومات)، ستكون كلها في مصلحة الفقراء؛ تحسين العلاقة بين المستويات المحلية والمركزية، وتعزيز الثقة والشريعة الاجتماعية؛
- تعزيز قدرات المجموعات الريفية وتمكينها من المساهمة في وضع السياسات الحكومية، وخدمات القطاع الخاص، والتجاوب مع الاتجاهات الحديثة، وإيجاد الحلول بنفسها والمحافظة على حقوق المجموعات الهامشية وإقامة شراكات وغيرها من الآليات للاستفادة القصوى من الإمكانيات البشرية، والطبيعية، والثقافية، والمالية، والموارد الطبيعية المتوفرة.
- قدرة جميع الفئات المعنية على تخطيط الأراضي والمياه وإدارتها بطريقة متكاملة، ورصد وتقييم التغيرات في الحصول على هذه الموارد.

• **الفرص الجديدة لإعادة الحياة للمجتمعات الريفية، وهذا يشمل:**

- مساهمة الإنتاج الزراعي العائلي في النمو الاقتصادي، وصون التراث الزراعي، والتنمية الريفية المستدامة.
- الأصول الاقتصادية الريفية في القطاع الريفي، وأوجه التكامل بين التنمية الريفية والحضرية عن القطاع الحضري، طريق التخطيط والإدارة المتكاملين لموارد الأراضي والمياه.
- أهمية التنوع والتنوع في توليد الدخل، وتخفيف الفقر، والنمو الاقتصادي.
- تحسين استراتيجيات الاستثمار في المناطق الريفية لمصلحة الفقراء
- سياسات التأمين، والتسليف الزراعي، لإدارة أخطار الكوارث للوقاية من فقدان الدخل وحماية فقراء الريف والمجموعات الضعيفة، ودعم تطوير أسواق التمك.
- الروابط بين القطاعين الريفي والحضري، وأدوار المدن الريفية الجديدة في التنمية المستدامة.

5- النواتج المتوقعة ومتابعة توصياته

إن النواتج المنتظرة من المؤتمر هي:

- (1) أن يكون هناك منبر دائم للتفاهم والتعلم والحوار في قضايا الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، وقضايا الفقر في الريف، يدعمه فريق رصد دولي،

(2) الاتفاق على اعتماد مجموعة من أفضل السياسات والممارسات والدروس المستفادة من الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، توافق عليها الحكومات الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني، وغيرها من أصحاب المصالح لتعزيز الأعمال ذات الأولوية، وإقامة الشراكات، والتعاون الدولي، دعماً للوصول إلى الأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى والمدخلات الزراعية وخدمات الدعم بطريقة أكثر عدالة وشفافية مع المساءلة عنها.

وستتمثل نواتج المؤتمر في:

- إعداد تقرير من المؤتمر إلى لجنة التنمية المستدامة، في دورة 2009/2008، ويركز على قضايا التنمية الزراعية والريفية، الأراضي، الجفاف، التصحر، وقضايا أفريقيا.
- تقدم الحكومات الأعضاء، إلى لجنة الزراعة في المنظمة تقريراً كل أربع سنوات، عن الانجازات والحوار لدعم الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، وسيكون موضوع التنمية المستدامة للزراعة والتنمية الريفية، بندا دائما على جدول أعمال اللجنة. (التقرير الأول منتظر عام 2009).

6- التواريخ ومكان المؤتمر، ونوعية الحضور

التاريخ	27-30 مارس/آذار 2006
المكان	Porto Alegre, Rio Grande de Sul البرازيل (بانتظار تأكيد المكان)
مستوى الحضور	الوزراء أو مندوبون عنهم، مجتمع العلماء، منظمة المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى منظمة الأغذية والزراعة
الحضور	العدد تقريبي ويحدد فيما بعد

7- تنظيم المؤتمر

سيصار إلى تأليف لجنة توجيهية تختص بالتنظيم الشامل للمؤتمر. وتتألف اللجنة من ممثل عن كل مجموعة إقليمية في المنظمة، ويدعمها أمين سر تنفيذي، يختار من الأمانة العامة للمنظمة، وتكون اللجنة هي هيئة مكتب المؤتمر وتشرف على سير العملية بأكملها بالتعاون مع الأمانة العامة للمنظمة عن طريق أمين السر التنفيذي وأي استشاري مستقل يختار لأداء بعض النشاطات الفنية. ومن المفهوم أن عملية التنظيم والإعداد لعقد المؤتمر هي من نتاج الدول الأعضاء. ومن مهام اللجنة التوجيهية أيضا الإشراف على المحتوى الموضوعي والفني والتنظيمي للمؤتمر، الذي يتضمن:

- تحضير الدعوات لحضور المؤتمر. وهذه المراسلات قد تشمل بعض الأسئلة الموجهة إلى البلدان للإجابة عنها، تحضيراً للمؤتمر.
- إعداد مشروعات الأوراق التي تتناول موضوعات المؤتمر.
- التوجيه والدعم في إعداد الأوراق المطلوب إعدادها من الدول.
- وضع جدول أعمال المؤتمر، وغير ذلك.

وسيوضع نموذج لتقديم التقارير وخطوط توجيهية تساعد البلدان من جميع الأقاليم على إعداد تقارير موحدة تكون أساسا لمدخلات موضوعية عن الدروس المستفادة وأفضل السياسات والممارسات المنوي عرضها على المؤتمر. ونموذج التقارير والخطوط التوجيهية ستضعهما اللجنة التوجيهية بعد معرفة قرار مجلس المنظمة بشأن هذا المؤتمر. والتقارير النهائية الصادرة عن الدول يمكن تداولها وتبادلها وعرضها للبحث خلال المؤتمر.

وستكون الأمانة العامة للمنظمة، بالتعاون مع اللجنة التوجيهية، مسؤولة عن تنفيذ كل الاقتراحات الإدارية والفنية الخاصة بالمؤتمر، بما في ذلك تلك التي سبق ذكرها.

وستكون هناك أمانة عامة برازيلية لاستضافة المؤتمر، وتنظيم عملياته السوقية والقيام بالتحضيرات الأولية، في البرازيل، لعقد المؤتمر.

8- برنامج المؤتمر

يقترح أن تكون مدة المؤتمر أربعة أيام. ويوزع توقيت العمل على الشكل التالي:

اليوم الأول:	تسجيل المشاركين جلسة عامة ● افتتاح المؤتمر ● عرض أوراق الموضوعات الثلاثة الرئيسية
اليوم الثاني:	الاجتماعات الفرعية (على الأكثر اجتماعان في وقت واحد) ● مناقشات فنية في محاور مختارة، ضمن مجموعات عمل وهذه المجموعات تشمل ممثلين من الحكومات، والهيئات العلمية، ومنظمات المجتمع المدني
اليوم الثالث:	جلسة عامة ● لبحث ومناقشة التقارير الواردة من المجموعات الفرعية
اليوم الرابع:	جلسة عامة ● تقديم التقارير النهائية للموافقة عليها ● اختتام المؤتمر

9- تكاليف المؤتمر: (4 أيام للمؤتمراتقابل بدل إعاشة يومي لمدة 6 أيام شاملا وقت السفر)

التكاليف بالدولار الامريكي	العدد	
397.000		إعداد الأوراق الموضوعية، ودراسات حالة معينة، وحلقات عمل وطنية
مساهمة عينية من الجانب البرازيلي	الميسرون، والمرشدون ومكاتب الاستعلامات (التفاصيل في خطاب الاتفاق)، وهو قيد التحضير	موظفو المؤتمر
مساهمة عينية من الجانب البرازيلي	يمكن الاستعانة بالإمكانات المتوافرة محلياً، تحت مراقبة وإشراف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	الترجمة الفورية
مساهمة عينية من الجانب البرازيلي	إذا لم تكن هناك احتياجات خاصة يمكن توفير المترجمين العاديين، محلياً، بواسطة الجانب البرازيلي	الترجمة التحريرية
مساهمة عينية من الجانب البرازيلي	200 000 صفحة تقريباً، تغطيها الإمكانيات المتوافرة محلياً في البرازيل	الطباعة والتوزيع
139.000	الدعوة موجهة من الجانب البرازيلي وتحت إدارته	نفقات سفر 45 مشاركاً بالدرجة الاقتصادية يتحملها منظمو المؤتمر
27.000	45 مشاركاً حسب تعرفه الأمم المتحدة	نفقات الإقامة (بدل الإعاشة اليومي)
22.200	لـ 5 أشخاص	نفقات السفر والإقامة لموظفي منظمة الأغذية والزراعة، إلى البرازيل (قبل أسبوع وأثناء المؤتمر)
مساهمة عينية من الجانب البرازيلي	حسب عدد اللغات التي ستقررها اللجنة التوجيهية	نفقات المترجمين الفوريين والمترجمين التحريريين
20.000	للإعداد والتحديث	إستراتيجية الاتصالات صفحة على الويب، إقامة شبكة
67.530	استشاريون وموارد بشرية أخرى	الدعم لأمانة المؤتمر
مساهمة عينية من الجانب البرازيلي	قاعة كبيرة للاجتماعات العامة، وثلاث غرف اجتماعات إضافية، المكاتب وغير ذلك	قاعات للاجتماعات مع المعدات
105.678	تقدير أوقات الموظفين	وقت موظفي منظمة الأغذية والزراعة، والخدمات الداعمة
50.000		متفرقات
828.408		المجموع العام

10- المشاركون في المؤتمر

التحضير لعقد هذا المؤتمر سيجرى في شراكة مع المنظمات التي تهتم بالموضوع وفيما يلي المنظمات والشبكات التي يمكن الاتصال بها:

- منظومة للأمم المتحدة، وتشمل:
 - شبكة منظومة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية الريفية والأمن الغذائي
 - برنامج الموئل في الأمم المتحدة
 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
 - معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية
 - البنك الدولي
 - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
 - مرفق البيئة العالمية
 - الائتلاف الدولي من أجل الأرض
 - أمانة لجنة التنمية المستدامة
 - المنتدى الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين
 - التحالف الدولي ضد الجوع
- الهيئات العلمية
 - البرنامج الشامل في الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية والمعني بالعمل الجماعي وحقوق الملكية
 - مركز التعاون الدولي للبحوث الزراعية من أجل التنمية
 - مؤسسة Central de Pesquisa e de Documentacao Agraria, CPDA
 - جامعات أخرى ومعاهد أبحاث
- منظمات التنمية والتعاون الثنائي، من بينها:
 - وزارة التنمية الدولية (بريطانيا)
 - الوكالة الألمانية للتعاون التقني
 - إيطاليا
 - هولندا
- منظمات المجتمع المدني، ومن بينها:
 - الرابطة الآسيوية للمنظمات غير الحكومية للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية
 - مركز التنمية الريفية المتكاملة لآسيا والمحيط الهادي
 - الاتحاد الدولي للمساحيق

- الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين
- Land Net
- لجنة أوكسفورد للإغاثة من المجاعة
- مؤسسة التواصل للمرأة الإفريقية
- Via Campesina
- مؤسسة المعونة في العمل
- الإتحاد الدولي لرابطات عمال الأغذية، والزراعة، والفنادق، والمطاعم، والمقاصف، والتبغ، والرابطات المتصلة بها
- الحلف التعاوني الدولي
- شبكات الشراكة الأوروبية المحلية مثل ELARD و PREPARE
- الشراكات الدولية المتخصصة مثل URGENCI
- مؤسسة CRITICA

● رؤساء المدن وهيئات البلديات، ومن بينهم:

- الرابطات الدولية والوطنية لرؤساء المدن وهيئات البلديات
- نخبة مختارة من ذوي النفوذ بين رؤساء البلديات المعروفين

11- الجدول الزمني للتحضير للمؤتمر

الجدول الزمني عند عقد المؤتمر من 27-30 مارس/آذار 2006

20-25 يونيو/حزيران 2005	مجلس المنظمة:
يوليو/تموز 2005	مشاورات المجموعات الإقليمية:
يوليو/تموز - سبتمبر/أيلول 2005	البدء في التعرف على المواضيع الرئيسية:
سبتمبر/أيلول 2005	إعداد نموذج التقارير الوطنية وتقديم الإرشادات:
سبتمبر/أيلول - نوفمبر/تشرين الثاني 2005	إعداد أوراق لثلاثة محاور رئيسية:
من 19-26 نوفمبر/تشرين الثاني 2005	مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة:
ديسمبر/كانون الأول 2006	تبادل الآراء والمشاورات بين المجموعات الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، مشاورات بالبريد الإلكتروني عن الأوراق والدراسات:
يناير/كانون الثاني 2006	إنهاء إعداد الأوراق الخاصة بالدراسات الرئيسية:
فبراير / شباط 2006	تجميع التقارير الوطنية والدراسات الأخرى:
27-30 مارس/آذار 2006	المؤتمر الدولي عن الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية:

الملحق 1: المصطلحات

الأراضي

"الأراضي" تعبير واسع يعني الموارد الطبيعية والمبنية في مساحة معينة من سطح الأرض. والتعبير يشمل خصائص الغلاف الحيوي على سطح الأرض والأخرى الموجودة عمودياً فوقه أو تحته بما فيها الغلاف الجوي والتربة وما يقع تحتهما من جيولوجيا وهيدرولوجيا ومجتمعات نباتية وحيوانية، ونتائج النشاط البشري الماضي والحاضر.

الحصول على الأراضي

"الحصول على الأراضي" تعبير يقصد به الوصول إلى الحقوق العقارية وهي حقوق قد تكون لها خصائص مختلفة تمام الاختلاف وتقع في وقت واحد على قطعة أرض واحدة، ومنها مثلاً:

- الحق في استخدام الأرض وغيرها من الموارد الطبيعية (مثل زراعة المحاصيل المعيشية، الرعي، استخدام المياه في تربية الحيوان، إنتاج المحاصيل أو الأغراض المنزلية، جمع المنتجات الحرجية البسيطة، العبور داخل الأراضي، إلى غير ذلك)
- الحق في الرقابة على الموارد الطبيعية (مثل تقرير طريقة استخدام هذه الموارد)
- الحق في الاستفادة مالياً من الموارد الطبيعية (مثلاً بيع المحاصيل).

وغالبا ما يكون للفقراء حق الاستعمال فقط. فمثلاً يشيع في بعض المجتمعات أن يكون للمرأة حق استعمال الأرض في زراعة محاصيل لإطعام الأسرة دون أن يكون لها حق في أرباح بيع أي محاصيل إضافية، ويكون لزوجها الاستفادة مالياً من بيع المحاصيل التي زرعتها هي.

الإصلاح الزراعي، الإصلاح العقاري

يعتبر هذان التعبيران متماثلين عند الحديث عن إصلاح الهيكل الزراعي. والهدف الشائع للإصلاح الزراعي هو تحقيق العدالة الاجتماعية ويكون ذلك في العادة بالمساواة في توزيع ملكية الأراضي، بما في ذلك توزيع (غير المستغلة) التي تملكها الدولة (مثل الغابات أو الأراضي البور) وتحسين الحصول على الخدمات الريفية. وهناك هدف شائع آخر هو تحسين الإنتاج الزراعي بإعادة توزيع الأراضي غير المستعملة أو غير المستغلة بالكامل. ويشمل الإصلاح الزراعي إعادة هيكلة حياة الأراضي ووسائل الإنتاج، إلى جانب تقديم خدمات الدعم للمزارعين وغيرهم من سكان المناطق الريفية.